لابد للدولة من مناهج مقررة فى السياسة والدفاع والاقتصاد والاجتماع . ولاتستطيع دولة رشيدة أن تستعير مناهجها من غيرها ، ولاأن تتجاوز فى رسمها طبيعتها الذاتية وطبائع أبنائها ومطالبهم وطموحاتهم . . ولقد عانينا خمسين عاما (١٩٢٢ – ١٩٧١) من سياسة الارتجال فى أحكامنا ، والتبعية فى ممارساتنا . . وحين وضعنا فى السبعينات سياسة أصيلة للتحرير نجحنا فى الحرب والسلام ، وحققنا القدر الأعظم من مطالبنا ، كما فرض السلام الشامل نفسه ، وإن عاداه المتطرفون والمنتفعون والمترددون فى الداخل ، والطامعون فى الخارج . .

النظام السياسى وتعدد الأحزاب ..

د . سيد توفل

ولقد أسفر الاستفتاء الشعبى الأخير ، عن الموافقة شبه الإجماعية على أن يكون النظام الحزبى المتعدد الأطراف هو قاعدة الديموقراطية فى مصر . ومن البديهى ، كما هو الشأن الآن ، أن تكون الحكومة تبعا لذلك هى حكومة الأغلبية البرلمانية . ومن الممكن أن تتألف الحكومة مستقبلا من بعض الأحزاب المؤتلفة تكوينا للأغلبية . . ومن الممكن أيضا أن تتألف الحكومة من الأحزاب جميعا فى مراحل الوحدة الوطنية مواجهة للأزمات والتحديات . .

وذلك يقتضى السياسيين والكتاب . البحث المستنير الثرية فى مستقبل النظام الحزبى المصرى ، ودوره فى مرحلة البناء الوطنى . والإفادة فى هذا البحث من تجاربنا الطويلة بخطئها وصوابها . .

ولقد قامت فى مصر بعض النظم النيابية فى أواخر القرن الماضى . . وكانت مصر يومئذ من الناحية الرسمية مستقلة استقلالا ذاتيا فى نطاق السيادة العثمانية . لكن هذا الاستقلال الذاتى كان نظريا مثل السيادة العثمانية . بحكم الاحتلال البريطانى لمصر منذ عام ١٨٨٢ . . وهو احتلال استغلت فيه بريطانيا ثورة مصر ، بقيادة أحمد عرابى ، على السيادة العثمانية بما تمثله من ظلم وسخرة واستعلاء بغيض . . ولم يكن من الميسور حينذاك قيام أحزاب مصرية حرة . . وكان التياران المتصارعان فى مصر حتى الحرب العالمية الثانية هما : استقلال مصر التام ، أو الاستقلال الذاتى فى نطاق الخلافة العثمانية الإسلامية ، وكان الجلاء البريطانى عن مصر جامعا مشتركا للتيارين . . وكان من الممكن الاتفاق على رأى وطنى واحد . . ولكن السلطان الأجنبى والضعف الداخلى هيأ أسباب الفرقة والخلاف . ومكنا للاحتلال البريطانى . .

وحين قدم السيد جمال الدين الأفغانى إلى مصر ، كانت دعوته هى الجامعة الإسلامية فى نطاق الدولة العثمانية . والنظم الدستورية للبلاد أعضاء الجامعة . . وخيل إليه أن دعوته ميسورة القبول فى مصر وقد نسى مآسى الحكم العثمانى ومساوئه التى أثارت المصريين . . وعبر عنها المثل العامى : « آخر خدمة الغز علقة » والغز هم الغزاة الأتراك وأتباعهم الجراكسة . . . ولهذا قال الأفغانى قولته الشهيرة : « اتفق المصريون على ألا يتفقوا ! ! » . . لكن المصريين سبقوا البشرية فى الاتفاق والوحدة منذ عهد أتباع حوريس ، عام ٤٢٤٠ ق . م ، حيث توحدت الأقاليم المصرية . ثم دعم « مينا » للوحدة عام ٣٢٠٠ ق . م . .

وقد عزا بعض المؤرخين الكبار عوامل الفرقة إلى التراث العربى القائم على الذاتية الفردية والقبلية الجماعية . . لكن ذلك تكليف للأشياء ضد طباعها . . ومن الظلم وصم شعب بصفات مميزة مستقرة . . والعرب هم الذين قادوا دعوة الاسلام العالمية قرونا . وكانت لهم مثل غيرهم من الشعوب انتصارات وانهزامات . . وكانت حضارتهم من الينابيع الفياضة للحضارات الحديثة . .

■ ومهما يكن من أمر فإن النظام الحزبى فى مصر أخذ ، ينشط منذ العقد الأول لهذا القرن العشرين ، وعلى أثر الاتفاق الودى غير المدون بين بريطانيا وفرنسا ، الدولتين الاستعماريتين ، فى عام ١٩٠٤ . . فقد أطلقت يد بريطانيا فى مصر ، لقاء إطلاق يد فرنسا فى المغرب العربى أو فى مراكش . . وصحبت هذه الحركة المصرية حركة مصرية عربية فى مصر للاستقلال والثورة على الحكم العثمانى ، ومحاولاته تتريك البلاد العربية ، والقضاء على مقوماتها القومية . .

وشهد عام ١٩٠٧ تأليف أربعة أحزاب مصرية دفعة واحدة . . وكان من الممكن أن تكون حزبا واحدا أو حزبين على الأكثر . لولا المداخلات الأجنبية والضعف الداخلى . . وكان أول هذه الأحزاب حزب الأحرار برياسة السيد محمد وحيد الدين الأيوبى . . وفى سبتمبر تألف حزب الأمة برياسة حسن عبد الرازق ورعاية محمود سليمان . ورأس تحرير صحيفته « الجريدة » أحمد لطفى السيد . . وفى أكتوبر ألف مصطفى كامل الحزب الوطنى .

وأصدر له صحف اللواء والعلم والشعب .. وفى ديسمبر ألف الشيخ على يوسف حزب الإصلاح ، وجعل صحيفته المؤيد .. والواقع أن حزب الأمة هو الذى كان يدعو وحده إلى استقلال مصر التام وعدم الارتباط بالخلافة العثمانية .. أما الأحزاب الثلاثة الأخرى فكانت تنهج نهج الأفغانى ، وتؤيد الجامعة الإسلامية مع الاستقلال الوطنى .. وكانت تتهم حزب الأمة بمعاداة دولة الخلافة الاسلامية ، والخروج على الدين ، وممالأة بريطانيا .

على أن هذه الأحزاب قد انتهى دورها فى الواقع بتأليف الوفد المصرى برياسة سعد زغلول فى نوفمبر ١٩١٨ للسعى لاستقلال مصر ..

■ لكن شهوة تأليف الأحزاب ، لم تنته بقيام الوفد ، وتفويض الشعب المصرى بفئاته جميعا له فى المطالبة بالاستقلال والجلاء العسكرى البريطانى عن مصر .

ففى يوم ١١ نوفمبر ١٩١٨ وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها ، ووقعت الهدنة بين المتحاربين .. وفى يوم ١٣ نوفمبر ، أى بعد يوم واحد ، أعلن تأليف الوفد المصرى برياسة سعد زغلول ، وعضوية : عبد العزيز فهمى وعلى شعراوى ولطفى السيد ومحمد الباسل وعبد اللطيف المكباتى .. وذهب الرئيس والعضوان الأولان إلى ممثل بريطانيا فى مصر .. يطلبون باسم الشعب المصرى اعتراف بريطانيا باستقلال مصر والسودان ، وإنهاء الحماية البريطانية المعلنة منذ أربع سنوات إلا شهراً . ويبدون الاستعداد بعد الاستقلال ، للتعاهد الحر المتكافئ مع بريطانيا ، والتعاون فى مواجهة التطورات الدولية عند الاقتضاء ..

وحينئذ عارض الحزب الوطنى تأليف الوفد ، بحجة أن أعضاءه ، وعلى رأسهم سعد زغلول ، من المعتدلين .. وطالب بتأليف وفد يضم عناصر من الحزب الوطنى ، وأن يعمل الوفدان معا برياسة الأمير عمر طوسون المعروف بنزعته الوطنية .. وعارض سعد زغلول . ونشأ أول خلاف مصرى ..

وكذلك اجتمع بعض الشباب المثقف ، وألفوا حزبا جديدا باسم الحزب الديموقراطى ، وجعلوا قيادته بالتناوب بين مصطفى عبد الرازق ومحمد حسين هيكل ومنصور فهمى ومحمود عزمى ، وانتخبوا عزيز مرهم سكرتيرا عاما له .. ووضعوا برنامجا تقدميا للحزب ، وفق بين الاشتراكية والملكية الفردية .. وعرف سكرتيره العام بالتطرف الاشتراكى ، والوقوف إلى جانب العمال ضد أصحاب الأعمال ... وطالب الحزب الديموقراطى بأن يمثل فى الوفد المصرى .. ولم يستجب سعد زغلول كذلك إلى طلبه ..

ثم فوجئ الشعب المصرى بالخلاف بين سعد زغلول وغالبية أعضاء الوفد المصرى أثناء وجودهم بباريس ، للمطالبة باستقلال مصر أمام مؤتمر الصلح بفرساى ..

■ ومن عجب أن شبح الحكم هو الذى خيم على هذه الخلافات ، وأذكى أوارها .. فقد تخيلوا حينذاك أن مبادئ الرئيس الأمريكى الأربعة عشر تيسر سبيل الاستقلال لمصر .. فقد نصت على حق تقرير المصير للشعوب الواقعة تحت الحماية الأجنبية .. ومصر يعترف العالم كله بتقدمها ، ويعرف أن الحماية البريطانية فرضت عليها باسم المواجهة لأعباء الحرب من الحلفاء .. ومادامت الحرب قد انتهت فقد أصبح طريق الاستقلال معبدا ..

لكن الشعب لم يلبث أن صدم بإعلان الرئيس الأمريكى ، صاحب المبادئ الأربعة عشر ، التأييد للاحتلال البريطانى لمصر .. ومع ذلك مضى الخلاف السياسى فى طريقه .. وانفصلت الأغلبية العظمى من أعضاء الوفد المصرى .. وألفت حزب الأحرار الدستوريين برياسة عدلى يكن فى أكتوبر ١٩٢٢ ..

وكان الخلاف بين الجانبين هو الذى أدى إلى تصريح ٢٨ فبراير البريطانى ، بإعلان استقلال مصر ، مع احتفاظ بريطانيا بشئون الدفاع ، وحماية الأجانب ، وحماية الأقليات ، والسودان .. وكان

أحمد عزالى : استغله بريطانيا لصالح احتلالها لمصر

مصطفى كامل : ألف فى أكتوبر الحزب الوطنى وأصدر صحيفة اللواء

سعد زغلول ألف فى نوفمبر ١٩١٨ حزب الوفد المصرى للسعى للاستقلال

إسماعيل صدقى ألف حزب الشعب بعد ولايته للوزارة وزاد عدد الأحزاب وقل معناها

الطريق ممهدا حينذاك لإبرام معاهدة على مثال معاهدة ١٩٣٦ . واختصار سبعة عشر عاما من النضال المصرى لاستكمال الاستقلال ..

وتولى سعد زغلول رياسة الحكومة المصرية ، بعد دستور ١٩٢٣ .. وبعد أن نال الوفد الأغلبية الساحقة فى الانتخابات .. واشتد الصراع الحزبى ، وأريق الدم المصرى بأيد مصرية .. وشغل السياسيون بالصراع الداخلى عن القضية الوطنية ..

وفى هذا الجو وقع الخلاف المصرى البريطانى الدامى ، واستقلت بريطانيا بإدارة شئون السودان وإخضاعه لاستعمارها .. وتألف سعد مع عدلى يكن .. وعاد الوفديون والأحرار الدستوريون إلى سابق وحدتهم .. لكن وفاة سعد زغلول ، وولاية مصطفى النحاس لرياسة الوفد أعادت الخلاف الى سابق عهده .. وزادت الأحزاب عددا .. فانفصل السعديون بزعامة أحمد ماهر عن الوفد ، وألفوا حزبا .. وألف على ماهر الجبهة الوطنية .. وانفصل مكرم عبيد عن الوفد ، وألف وحده حزب الكتلة ، وضم اليه بعض الشبان .. ومن قبل ذلك تألف حزب الاتحاد برياسة يحيى إبراهيم .. كما تألف حزب الشعب برياسة اسماعيل صدقى بعد ولايته الوزارة .. وزاد عدد الأحزاب ونقص معناها .. وتألفت أحزاب أخرى ذات مناح مختلفة . مثل حزب مصر الفتاة بزيه العسكرى الأخضر ، والحزب الاشتراكى .. إلى جانب التشكيلات السرية ..

■ وانتهى الصراع بين الأحزاب الكثيرة إلى ضياعها جميعا ، وضياع مصر معها ، والتمكين لقبضة القصر وللسيطرة البريطانية ..

وليس تعدد الأحزاب هو وحده المسئول عن آفات الماضى .. ولكنه لاريب قد استغل فى ميدان هذه الآفات ..

والبلاد التى تعددت فيها الأحزاب ، قد عانت رغم تقدمها .. ومن ذلك فرنسا التى اضطر ديجول إلى جمع صفوفها ، وتلاق داء الكثرة العددية فى الأحزاب .. ومثلها إيطاليا .. وذلك على عكس بريطانيا وألمانيا الاتحادية والولايات المتحدة الأمريكية ، التى أخذت بنظام الحزبين المتنافسين على الحكم الصالح . والمعارضة البناءة ...

وفى السنوات السبع الماضية ، بذلت جهود متصلة ، ومحاولات تدريجية لبناء الديموقراطية السليمة .. وفى تقديرى أن التجارب لم تنته ، وأن البناء السياسى الحزبى السليم لايزال يتطلب المزيد من الجهود لاستكمال دعائمه ورفع قواعده ..

■ وفى هذا المقام تجدر الإشارة إلى أن أحزاب المعارضة الحالية ، تفتقر إلى القواعد الشعبية ، وأن الهوة سحيقة بينها وبين حزب الحكومة فى التمثيل النيابى .. كما يتعين التأكيد على الحقائق الآتية :

١ – أن النظام الحزبى المتعدد الأطراف هو القاعدة الأساسية لكل نظام ديموقراطى حر ..

٢ – أن الحزب تنظم يضم الناخبين أولا ، وبعض القادة ثانيا .. وفيه يلتقى هؤلاء وأولئك على خطة معينة ، يسعون للوصول الى الحكم لتنفيذها .. وطلب الحكم ليس عيبا ، بل هو واجب للسياسة الصالحة .. إنما العيب أن يطلب بمختلف الوسائل .. البناءة والهدامة والوطنية وغير الوطنية .. أو بتعبير آخر أن يطلب الحكم للحكم ...

٣ – أن الفوضى والكثرة فى إقامة الاحزاب قد عانينا منها طوال خمسين عاما .. ومن شأنها تعطيل مسيرة التنمية القومية الشاملة ، وإثارة روح البغضاء بين الأحزاب ، وإضعاف الروابط الوطنية .

٤ – ومن المتعين لذلك ، ولغيره مما سيرد حديثه من بعد ، العمل فى قانون الأحزاب لوضع الضوابط الكفيلة بقيام الأحزاب على المبادئ ، وتميزها بين حزب وآخر ، ولتلاق مساوئ الكثرة والتكرار ، وما يترتب عليها من شحناء وبغضاء .

على أن التعدد ليس هو الجانب الوحيد الجدير بالعلاج . انما هنالك جوانب أخرى .. أرجو أن يتصل إيرادها . □

انفردت « أكتوبر » بنشر خبر تشكيل « محكمة شرف » للكشف عن حقيقة ما حدث فى يونيو ، بما يعنى أن الدعوة موجهة لكل من يعرف أسرارا عن هذه الفترة من أجل الحقيقة والتاريخ . .

ونحن نقدم هذه القضية لتنظرها محكمة « الشرف » فى أولى جلساتها . . والقضية خطيرة تمس الأمن القومى ، وسلامة القوات المسلحة ، وأموال الشعب . . وشرف مصر .

وصاحب الاتهام لا يزال على قيد الحياة . . والشهود أحياء يرزقون . . والهدف هو أن يعرف الشعب « حقيقة ما حدث » بمنتهى الأمانة . .

نحن نقدم هذه القضيـــة لمحكمة الشرف

الطيار على عفت

الشاهد الأول

بقلم : محمد خلف الله

وهذا الرجل يطالب بإعادة التحقيق فى ضياع أكثر من مليون جنيه . . هباء . . وتعريض الأمن القومى للخطر . . وتعريض سلامة القوات المسلحة للضياع . . وأيضا تعريض البلاد . . لهزيمة قاسية . .

والقضية التى نقدمها لمحكمة الشرف . . هى قضية الصور الجوية ، لأهدافنا العسكرية . . والاستراتيجية . . وقضية الخرائط الضائعة . . والخرائط التى تسربت إلى مصالح ودواوين الحكومة بل وللأفراد وعليها الاصطلاح الشهير « مطار سرى » ! ! .

وتحت أيدينا الوثائق والمستندات . . ومضابط جلسات مجلس الأمة . . التى ناقشت هذا الموضوع الخطير . . وأكثر من هذا معنا شاهد الإثبات « الأول » . . الذى يحتفظ فى ذاكرته . . بكل التفاصيل التى تؤيدها الوثائق والمستندات . . التى وضعها تحت أيدينا . .

الرجل . . معروف لكل الشهود والمتهمين . . وهو الطيار . . على عفت . . طيار سابق بالسلاح الجوى الملكى . . وخبير التصوير الجوى بمشروع المسح الجوى للحاصلات الزراعية وهو بهذا . . مؤهل للعمل كخبير فى الطيران . .

وهذا انتدب بقرار جمهورى للعمل فى مشروع المسح الجوى للحاصلات الزراعية

والحكاية من البداية . . تبدأ بفكرة الاستفادة من التصوير الجوى . . فى مشروع للمسح الجوى للحاصلات الزراعية . . فى مصر كلها . . حصر المساحات المزروعة فعلا . ونوع الحاصلات

والفكرة تقوم على أساس استخدام طائرات القوات الجوية فى تصوير الأرض الزراعية ، وما حوطا ، حوالى ٨ ملايين فدان . . فى المواسم الزراعية الثلاثة . . الشتوى ، والنيل ، والصيف ، بما يضمن تصوير أى تغيير محصول فى الأرض ، وكانت عملية التصوير الجوى تتكلف ما يزيد على ٥٠ ألف جنيه سنويا ، وكانت الصور متداخلة بنسبة ٦٠ ٪ . بمعنى أن التصوير يهتم بتصوير الأجزاء المتجاورة متداخلة . . ونسبة التداخل ٦٠ ٪ تقريبا . . لتضمن تصوير كل شبر فى الجمهورية . . وبالتالى حصر كل الزراعات

وكان المشروع يعتمد على الاستعانة بأحدث الوسائل التكنولوجية . . بأجهزة التصوير بالأشعة تحت الحمراء . . وأجهزة تجسيم الصور « ستريو كوبى » لإمكان الرؤية المجسمة للصور ، وبأجهزة طبوغرافية « ستريو مبنى جراف » وأجهزة تجسيم « ستريو سكوب » . . وقد تكلفت هذه الآلات المتقدمة وقتها حوالى ربع مليون جنيه . بالعملة الصعبة ، بخلاف الأجهزة الأخرى المستخدمة فى المعامل الفوتوغرافية الملونة .

وأجهزة الطبع والتكبير ، وبخلاف ما تتكلفه عملية التصوير الجوى سنويا حيث تتكلف ما يزيد على ١٠٠ ألف جنيه سنويا . . وتنتج ما يزيد على ٢٠ ألف صورة سنويا . .

وهذه الصورة التى تمثل الحاصلات الزراعية فى جميع أنحاء الجمهورية .

يقوم المشروع بتوزيعها على الموظفين المختصين بالتحقيق الحقلى الذين يتزلون إلى الحقول ، لمراجعة المحاصيل الزراعية على الصور الجوية ، كجزء من عملية الحصر . . وكان الأمل أن يتم الاكتفاء فى الخطوات التالية . . بعملية التصوير الجوى فى حصر الحاصلات الزراعية عن طريق التحقيق المكتبى . . دون اللجوء إلى التحقيق الحقلى . .

والفكرة بهذا الشكل كانت براقة وكانت واردة فى الأذهان فى عام ١٩٥٢ . . ولكنها لم تنفذ ورفى تنفيذها ، بعد الثورة ، فى عام ١٩٦٤ . . حيث بدأ الاستعداد لتنفيذها ، وفى يناير ١٩٦٥ بدأت صلة الطيار على عفت بالمشروع وبالتالى بدأت الأمور تتضح أمامه . . وهى التى دفعته إلى اتهام مدير المساحة الجوية الأسبق وصاحب مشروع المسح الجوى للحاصلات الزراعية عن طريق التصوير الجوى . . بأنه أستغل إمكانيات المشروع فى تجسيم الصور بنسبة تكشف الأهداف العسكرية ، والحيوية ، وأصر على تنفيذها قبل النكسة ، واحتمال تسرب هذه الصور الخطيرة إلى العدو ، حتى حدثت الهزيمة ، وبيهم أيضا وزير الرى الأسبق ، فى ذلك الوقت ، بأنه شجع المتهم الأول على تنفيذ المشروع ، وأنه « فرض » عليه جهاته ضد أى استجواب . .

وكان الطيار على عفت يستشعر الخطر فى كل خطوة من خطوات التنفيذ ، وفى نفس الوقت يريد توفير جزء من الأموال التى تنفق على المشروع . . ولكن لم يستجب له أحد ! ! .

وهذا دفعه للمطالبة بوقف المشروع . . والتحقيق فى عدم جدواه الاقتصادية والفنية بل خطورته ، قبل النكسة ، ولم يتوقف المشروع ، حتى بعد أن حدثت النكسة ! ! .

وبعد النكسة بدأت نفس الشخصيات بجرأة شديدة ، فى إعادة تنفيذ نفس المشروع ، ولكن الرجل استمر فى معركته لوقف المشروع حتى

لا يشبب فى « نكسة » جديدة . . وبالفعل صدر قرار بوقف المشروع . ولايزال الرجل يخوض معركة ضارية للكشف عن أسرار ذلك المجهول ! ! .

لقد وصلت شكاوى هذا الرجل إلى كل مسئول فى الدولة . . فى رئاسة الجمهورية ، والوزراء المختصين عن القوات المسلحة ، والأمن ، والعدل ، والأجهزة المكلفة بالبحث والتحرى والمحافظة على سلامة الأمن القومى ، كالمخابرات الحربية ، والمخابرات العامة ، ومباحث أمن الدولة ، والنيابة العامة ، والإدارية . . حتى مجلس الأمة .

ولكن لم يستمع إلى كلامه أحد أو يهتم به أحد واقتصر دورهم على « امتصاص غضبه » عن طريق الاستماع إليه لإجباره على السكوت ، دون اتخاذ أى اجراء يكشف عن حقيقة دور « المتهمين » أو يوقف المشروع الخطير . . حرصا على سلامة الوطن والقوات المسلحة . . حتى حدثت النكسة ، ورغم هذا كانوا أقوى من كل الشكاوى ، حتى أنهم بدأوا فى إعادة تنفيذ المشروع ! .

ولكن الظروف التى عاشتها مصر بعد النكسة ، كانت تمهد له الطريق لكى يسمع صوته للمسئولين عن القوات المسلحة ، التى وجدت فى تحذيراته خطرا حقيقيا ، فأمرت بوقف المشروع ، لأنه يعرض سلامة القوات المسلحة للخطر ، ولكنها تجاهلت احتمال أن يكون هذا المشروع سبب من أسباب النكسة . .

ورغم أن مراكز القوى تدخلت ليقتصر دور التحقيق على سماع الحقائق التى يرويها الطيار على عفت ، ورغم أنها تصل إلى حد الاتهام بالإهمال الجسيم ، الذى قد يصل إلى حد الخيانة فإنهم سكتوا عنه . . لأنه قد اشتكى لكل من يهمه الأمر . وكان هذا السكوت اعترافا بصحة الحقائق التى يرويها . .

قبل النكسة . . بدأ التحذير من خطة المشروع وتداول هذا العدد الهائل من الصور التى تغطى كل شبر فى الجمهورية بين أيدى صغار الموظفين ، واحتمال أن تتضمن هذه الصور أهدافا حيوية

وكان ذلك قبل النكسة بأكثر من عام ونصف عام . . فى فبراير عام ١٩٦٥ ، حينما قدم للمسئولين عن المشروع تقريرا يتضمن ما يجب اتخاذه من احتياطات للأمن والحراسة ، بصفته خبيرا فى التصوير الجوى . ومنتدبا للعمل بالمشروع بقرار جمهورى . وبعد استلامه العمل بحوالى شهرين . وبعدها بأقل من شهر . فى ٨ أبريل ١٩٦٥ . استجابت القوات الجوية لما جاء فى تقريره . ووضعت تعليمات مفصلة تحدد الاحتياطات والخطوات اللازمة للمحافظة على أمن المشروع . تحت عنوان « خطة الأمن للمشروع التصنيع للزراعات » .

وتمتابعة احتياجات الأمن . لاحظ الطيار على عفت . أن هناك بنودا كثيرة وخطيرة لم تنفذ . رغم تنبيه مدير المشروع فى وزارة الزراعة . وكان عضوا فيها . .

وكان هذا المشروع رغم أهميته يفتقر إلى المتابعة الدقيقة لإجراءات الأمن . والتحفظ على الصور . لذلك فقد جاء فى التقرير المقدم من الطيار على عفت . أنه لا يختلف اثنان فى أن مشروع المسح الجوى للحاصلات الزراعية . والذى يتمخض كل عام عن آلاف الصور والأفلام الجوية التى تغطى الجمهورية . من أقصاها إلى أقصاها . يتطلب اجراءات أمن مشددة . . حتى لا تتسرب هذه الصور إلى أيدى العملاء والخونة . .

وخطورة المشروع ترجع إلى ما يمكن أن تحتويه هذه الصور والأفلام من أهداف عسكرية أو استراتيجية تعتبر صيدا ثمينا لعملاء العدو ، إذا ما وقعت فى أيديهم ، وهى معلومات بالغة الخطر والقيمة بالنسة لقواتنا المسلحة . . ويمكن أن تعرض أمن البلاد . وسلامة القوات المسلحة للخطر . . ولذلك كان يجب على المسئولين ، كما جاء فى التقرير وعلى كافة المستويات ، أن يحيطوا هذه العملية فى كل خطواتها بالسرية التامة ، وبإجراءات أمن كاملة ومشددة ، وفى مقدمتها حذف الأهداف العسكرية والاستراتيجية من هذه الصور . .

وحتى هذا لم يكن كافيا لحماية أسرار البلاد العسكرية والاستراتيجية . فذا فإنه أوصى بألا يتم البدء فى تسليم الصور والأفلام للمشروع ، كجهة مدنية ، إلا بعد استكمال تلك الاجراءات الوقائية والحتمية .

وفى تقرير آخر أشار الطيار على عفت إلى خطورة الأفلام والصور والخرائط ، وكان رأيه واضحا وصريحا فى تحديد من يتحمل مسئوليتها . . قال :

إننى لا أنصح أبدا أن يتحمل المشروع من المسئولية الجسيمة مالا طاقة له بها . وأقترح أن تتولى مخابرات القوات الجوية . قبل تسليم

● عبد المحسن ابو النور
كان معاصراً للقضية

الأفلام الجوية . السلبية « النيجاتيف » للمشروع ومسح أو قص ما تراه من أجزاء الأفلام التى تحوى صورا أو معلومات لأهداف عسكرية أو استراتيجية . غير مرغوب الاطلاع عليها . . وبذلك يمكن تفادى كثير من الإجراءات الاحتياطية للرقابة أو الرقابة أثناء تداولها وأثناء الطبع أو التكبير أو الفحص والدراسة . أو بعد نزولها إلى القرى والحقول .

ولكن هذه الاحتياطات ضرب بها مدير المشروع عرض الحائط . ولم يهتم بتنفيذها . فقد كان كل ما يهمه هو الحصول على الصور '

وفى بداية عام ١٩٦٦ بدأت القوات الجوية فى التنفيذ الفعلى . . فقامت بالتصوير الجوى للمساحات المزروعة فعلا . وبقدر ما تم تصويره حوالى ٨ ملايين فدان على ٣ مرات تبعا للمواسم الزراعية . وتكلفت ما يزيد على ٥٠ ألف جنيه . . ولم تحقق الهدف منها سوى الحصول على أخطر الصور العسكرية والاستراتيجية التى تسجل كل التحركات الجديدة للقوات المسلحة على مدى . . عام كامل . . ويبدو أن هذا كان هو الهدف ! .

وتوالت التقارير من الطيار على عفت ، وكان من بينها التقرير الذى كتبه فى ٢٩ يوليو ١٩٦٦ قبل النكسة بأقل من عام وقدمه إلى عبد المحسن أبو النور نائب رئيس الوزراء للرى والزراعة فى هذا الوقت ، وهذا التقرير تضمن مشروعا جديدا لتنظيم مشروع المسح الجوى للحاصلات الزراعية ، مما يقلل عدد الصور المتداولة ، ويقلل نسبة التداخل فى الصور . وهذا وحده يوفر الأمن

وتتابعت الأحداث بسرعة . . وفى ٢٥ نوفمبر ١٩٦٦ قبل النكسة بحوالى ٧ شهور كتب الطيار على عفت إلى رئيس الجمهورية السابق عن طريق سكرتير مكتبه للشئون الداخلية وأشار فى رسالته إلى ضرورة وضع « مشروع المسح الجوى فى إيد أمينة وتحت رقابة صارمة تتفق مع أهميته البالغة ومع ما يحتويه من أسرار خطيرة تمس أمن البلاد وسلامة القوات المسلحة .

وقال فى رسالته :

« وعندى من الأدلة المادية ، ومن الاستقراءات والاستنتاجات ما يحملنى على الاعتقاد بأن ثمة مخططا رهيبا يدبر فى الخفاء بالتعاون مع القوى الاستعمارية المتربصة ، والقوى الرجعية « الخائنة » للحصول على تلك الأسرار ، وتعريض البلاد . إذا وقعت الواقعة لمأساة أخرى أشد هولا من مأساة ١٩٥٦ .

وفى الشهر التالى . . وفى يوم ٦٦/١٢/٦ كتب الطيار على عفت إلى اللواء اسماعيل ليب رئيس شعبة الأمن بالقوات الجوية – حول إهمال المشروع لاحتياطات الأمن الواجب تنفيذها

والذى دفع الطيار على عفت إلى كتابة هذه الرسالة . كما يقول إن تصريحا خطيرا على لسان ناطق عسكرى بالقوات الجوية قال فيه « إننا – بقصد القوات الجوية – حددنا أهداف إسرائيل ، وأننا نستطيع أن ندمرها فى بضع دقائق » ! .

ويقول الطيار على عفت : لقد أصابنى الفزع عند قراءة هذا التصريح الخطير – بمجرد الافتراض أن العكس قد يكون هو الصحيح نتيجة للإهمال « الفاضح » فى تنفيذ احتياطات الأمن فى التصوير الجوى للحاصلات الزراعية مما يعرض أسرار البلاد الاستراتيجية والعسكرية للتسرب إلى أيدى الأعداء .

وحدث مالم يكن يتوقعه أى مصرى . . فقد هزمت مصر . واستطاعت اسرائيل أن تضرب وبدقة جميع الأهداف العسكرية خاصة المطارات حتى « المطار السرى » المشهور – ليس فقط فى سيناء – ولكن جميع مطارات الجمهورية . . وكذلك معظم الأهداف الحيوية التى يمكن أن تكون هدفا للعدو . .

وبعد النكسة . . ظهر أنه كان على حق – وأن الصور الجوية التى كانت فى حوزة « مشروع المسح الجوى للحاصلات الزراعية » يمكن أن تكون سببا من بين أسباب النكسة .

ولذلك ، فإنه لم يهدأ وبدأ جولة أخرى من أجل الكشف عن الغموض الذى أحاط بالمشروع ومدى علاقته بنكسة « يونيو ٦٧ » ، وفى هذه المرة عاود الشكوى إلى كل من يهمه الأمر . . ثم اتجه بعد ذلك ليثير القضية أمام مجلس الأمة

وهنا تفجرت القضية مرة أخرى فى صورة قرار بوقف المشروع لخطورته على الأمن القومى . . □